

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بالطلب الوارد في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/754)، التي طلب فيها إلى المجلس تقديم تقرير كل ستة أشهر عن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (المكتب). ويغطي التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويركز على مسائل شاملة لعدة قطاعات ومسائل عابرة للحدود في غرب أفريقيا، وعلى الأنشطة التي يضطلع بها المكتب، بالتعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع المدني والمنظمات الدولية الأخرى.

ثانيا - التطورات والاتجاهات العابرة للحدود

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منطقة غرب أفريقيا إحراز تقدم في عدد من المجالات، تشمل سيادة القانون وحقوق الإنسان، والتعافي من الأزمات، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولا سيما الاتجار بالمخدرات. غير أن تحديات خطيرة، من قبيل تغير المناخ، والأنشطة الإجرامية، وجوانب الضعف في الحوكمة وفي إدارة قطاع الأمن، ما زالت تقوض التقدم المحرز حتى الآن وتهدد السلام والاستقرار.

٣ - وكان عدد من بلدان غرب أفريقيا لا يزال يواجه أزمات سياسية بدرجات متفاوتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالمثل، تصاعدت بعض التحديات الاقتصادية والإنسانية بشكل سريع، مما حد من قدرة بلدان المنطقة وقدرة شركائها على الصعيدين الإقليمي والدولي على مواجهة تلك التحديات بفعالية وفي الوقت المناسب. فعلى سبيل المثال، بلغت آثار تغير المناخ، ولا سيما الفيضانات التي وقعت خلال فصل الأمطار الأخير، مدى وجدة

لم تشهدهما المنطقة دون الإقليمية قط من ذي قبل. كما أن الشبكات الإجرامية تقوم على نحو متزايد باتباع نهج مطورة للغاية والمشاركة في أنشطة غير قانونية أوسع نطاقا.

ألف - العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

٤ - ما فتئت منطقة غرب أفريقيا تواجه التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي أثارها في تقريره السابق المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/2009/332). ولا تزال التبعات المجتمعة المترتبة على الأزمة المالية الدولية، والكوارث الطبيعية، بما في ذلك الجفاف والفيضانات، وانعدام الأمن الغذائي، والنمو الديموغرافي الكبير، وارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق، وخاصة في أوساط الشباب، تؤثر سلبا على اقتصادات غرب أفريقيا، وتقوض النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وتهدد السلام والأمن على الصعيد الإقليمي.

٥ - وكانت الفيضانات التي اجتاحت غرب أفريقيا مؤخرا من بين أسوأ الفيضانات على الإطلاق مما شهدته بلدان عديدة في المنطقة دون الإقليمية، إذ أفضت إلى عواقب وخيمة على الأمن البشري. وتضرر منها ما يزيد على ٨٠٠ ٠٠٠ شخص بشكل مباشر، وأبلغ عن وفاة ١٩٥ شخصا وفقا للسجلات الرسمية. ولم تتعاف المنطقة دون الإقليمية بعد على نحو تام من أثر تلك الفيضانات. وعموما، لا تزال التغيرات في الظروف المناخية تهدد سكان غرب أفريقيا بأشكال عدة، مما يمس بحقوقهم في الأمن، والمياه المأمونة والكافية، والصحة، والغذاء، والمأوى. وعجز الحكومات المحلية، التي تعاني غالبا من ضغوط شديدة، عن التصدي بشكل مناسب للآثار الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية المترتبة على تلك الكوارث الطبيعية، من شأنه أن يولد مشاعر الإحباط والغضب لدى الفئات المتضررة، مما يزيد من خطر الاضطرابات الاجتماعية في بعض البلدان.

٦ - ويمكن أيضا ملاحظة آثار تغير المناخ الأخرى في انتشار الجفاف، والتحات الساحلي، وتفشي الأمراض المدارية والمنقولة، بما في ذلك تفشي وباء حمى الضنك في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر في الرأس الأخضر، إذ أصاب ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ شخص. وينبغي أن يكون ظهور حمى الضنك، التي ظلت حتى الآن نادرة الحدوث في غرب أفريقيا، بمثابة إنذار وحافز لتعزيز قدرات المنطقة دون الإقليمية على مواجهة حالات الطوارئ الجديدة المرتبطة بالصحة.

٧ - ومن المهم للغاية أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لمساعدة غرب أفريقيا على التصدي لأثر تغير المناخ. فرغم أن الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية قدمت معونة كبيرة للمنطقة لمساعدتها في التغلب على آثار الفيضانات، لم يكن

الدعم كافيا ولا بد من زيادته. وفي السنة المقبلة، سيظل الدعم من المانحين أساسيا للحفاظ على أسباب المعيشة وإنقاذ الأرواح وتوطيد السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

٨ - وفي تقريره السابق، وجهت انتباه المجلس إلى أن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ما زالا منتشرين في مختلف أنحاء غرب أفريقيا. وبالرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها كل من الحكومات والمنظمات دون الإقليمية والشركاء الإنمائيين ووكالات الإغاثة، لم تشهد الحالة تحسنا يُذكر. ولا تزال الاستقصاءات تكشف عن معدلات لسوء التغذية الحاد في بعض البلدان، ولا سيما بين الأطفال. فعلى سبيل المثال، ما زال ١٦,٩ مليون طفل يعانون من سوء التغذية المزمن في غرب أفريقيا ويعاني ما يزيد على ٥ ملايين طفل من سوء التغذية الحاد. ويُحتمل أن يؤدي عدم انتظام هطول الأمطار أو عدم كفايتها، والآثار الضارة للفيضانات على الإنتاج الزراعي في عام ٢٠٠٩، إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

٩ - وإضافة إلى تغير المناخ، ما زالت الأزمة الاقتصادية العالمية تهدد الأمن الغذائي للملايين الأشخاص في غرب أفريقيا. وتبين المؤشرات أن ندرة الأغذية وارتفاع معدلات التضخم بشكل قياسي يجعلان شرائح سكانية واسعة في غرب أفريقيا عاجزة عن تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية. ويسهم هذان العاملان كذلك في التوترات الاجتماعية ومن شأنهما أن يقوضا السلام والاستقرار، ولذلك يجب أن تظل مواجتهما أولوية لدى الحكومات والجهات المانحة.

١٠ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت جهات الإغاثة في داكار النداء الإنساني الموحد لعام ٢٠١٠ من أجل غرب أفريقيا، وهو سادس نداء إنساني إقليمي منذ عام ٢٠٠٣، للحصول على ما مجموعه ٣٦٨ مليون دولار، لمواجهة حالات الضعف الشديد وتعزيز قدرة السكان على التعامل مع العوامل المتعددة التي تؤثر في أسباب معيشتهم. وحدد مجتمع المساعدة الإنسانية الأهداف الاستراتيجية الأربعة التالية في مجال العمل الإنساني في غرب أفريقيا: '١' الحد من معدلات الوفيات والاعتلال في حالات الأزمات؛ '٢' تعزيز أسباب معيشة أضعف الفئات السكانية المتضررة بشدة من الأزمات ذات الزحف البطيء أو المفاجئة؛ '٣' تحسين حماية الفئات السكانية الضعيفة؛ '٤' تعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن المقرر أن يغطي نحو ٥٤ في المائة من مبلغ النداء (١٩٨ مليون دولار) أنشطة الأمن الغذائي والتغذية.

باء - الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود

١١ - أحرزت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم قوي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، تقدما كبيرا في ما تبذله من جهود لمواجهة الاتجار بالمخدرات

والجريمة المنظمة في إطار خطة عملها الإقليمية. وهي تعمل تدريجياً على تعزيز قدراتها في هذا المجال، بدءاً باستقدام مستشار خاص بشأن المخدرات والجريمة وإيفاده إلى لجنة الجماعة الاقتصادية. وحدث أيضاً تراجع في مضبوطات المخدرات في المطارات الأوروبية من الرحلات الجوية القادمة من غرب أفريقيا.

١٢ - ومع ذلك، وعلى نحو ما جرى إبرازه في تقريره السابق، لا يشير بالضرورة هذا الاتجاه المشجع إلى تناقص الاتجار بالمخدرات بل إلى قيام المتجرين بتغيير أساليب عملهم. ويبين اكتشاف مختبرات سرية والحجم غير المسبوق من مضبوطات المعدات المستعملة لتجهيز الكوكايين وعقار الإكستاسي في المنطقة دون الإقليمية أن عصابات المتجرين بالمخدرات لم تعد تستخدم غرب أفريقيا فقط كنقطة عبور، بل ربما تعمل على تنمية قدرات موقعية متطورة للغاية لإنتاج المخدرات. وهذا الأمر يشكل اتجاهاً مثيراً للقلق شديد وعاملاً خطيراً يمكن أن يؤدي إلى الاضطرابات وخطراً يتهدد سكان غرب أفريقيا. ومما يدل أيضاً على هذه التهديدات المستمرة اكتشاف طائرة شحن مؤخرًا في الجزء الشمالي من مالي يُشتبه في حملها كميات كبيرة من المخدرات، رغم أن طابع حمولتها الحقيقي لم يحدد بعد.

١٣ - وثمة داع آخر للقلق هو أن منطقة الساحل تشكل على نحو متزايد مرتعاً خصباً للشبكات الإرهابية والجماعات المتمردة، يبدو من خلاله وجود ترابط بين أنشطة الاتجار بالمخدرات والأعمال الإرهابية والإجرامية.

جيم - الحوكمة وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية

١٤ - إن إجراء انتخابات سلمية وموثوقة، تشمل الدول التي تُعتبر هشّة بشكل خاص، مؤشر مشجع على أن الممارسات الديمقراطية لا تزال تترسخ في غرب أفريقيا. ومع ذلك، ما زال عدد من بلدان المنطقة يتضرر من الأزمات السياسية الناتجة عن العمليات الانتخابية المرفوضة أو التغييرات غير الدستورية للحكومات أو غير ذلك مما يهدد العمليات الديمقراطية والحوكمة. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، شابت الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المقررة لشهر شباط/فبراير ٢٠١٠ في توغو منازعات بين الأحزاب السياسية الرئيسية بشأن مختلف جوانب العملية الانتخابية. ورغم تحقيق تقدم كبير في العملية الانتخابية في كوت ديفوار، ولا سيما في تحديد هوية المقترعين وتسجيلهم، فقد كان عدم إجراء الانتخابات مرة أخرى في موعدها المحدد، وهو ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بمثابة نكسة أثارت استياء أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. وما زالت الأزمة السياسية والدستورية القائمة في النيجر تقوض التقدم المحرز في الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون، وهي مصدر للتوتر والاضطراب.

١٥ - وفي الأشهر الستة الماضية، طرأ تدهور كبير على الحالة السياسية والأمنية في غينيا في أعقاب الانقلاب العسكري الذي حدث في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. فقد قامت عناصر قوات الأمن الغينية بقمع وحشي لتجمّع سلمي للمعارضة في ملعب كوناكري الرئيسي في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قُتل فيه عدد كبير من الأشخاص وارْتُكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في حق المدنيين، شملت الاغتصاب، مما أدى إلى زيادة الخلاف بين السلطات العسكرية الحاكمة من جهة وأحزاب المعارضة والمجتمع المدني من جهة أخرى، وصعد التوترات إلى حد كبير في مختلف أنحاء البلد. وردّ الفعل السريع والحازم الذي بدر من المجتمع الدولي والدعم الواسع النطاق الذي قوبل به القرار الذي اتخذته بإنشاء لجنة دولية للتحقيق في تلك الأحداث المأساوية، يشيران إلى عزمنا المشترك على وضع حد للإفلات من العقاب في غينيا وفي غرب أفريقيا عموماً. وكان من الممكن أن تترتب على الحالة المتدهورة في غينيا آثار بعيدة المدى على عمليات السلام الهشة في البلدان المجاورة لغينيا ضمن حوض نهر مانو (سيراليون وكوت ديفوار وليبيريا) وعلى استقرار المنطقة دون الإقليمية بكاملها.

١٦ - وما زال تعديل أحكام الدساتير الوطنية لتحقيق مكاسب شخصية أو حزبية وتعديل التشريعات الانتخابية دون توافق للآراء يبعثان على القلق في بعض دول غرب أفريقيا. ففي النيجر، على سبيل المثال، نشأت أزمة سياسية عن إجراء استفتاء وطني في ٤ آب/أغسطس أفضى إلى إلغاء الحدود الزمنية المفروضة على شغل المنصب الرئاسي. أما من الناحية الإيجابية، فيستمر في العديد من بلدان غرب أفريقيا احترام الدستور واعتماد التعديلات التشريعية بتوافق الآراء. وبالمثل، أعلن عدد من قادة دول غرب أفريقيا عن التزامهم باحترام الأحكام الدستورية فيما يتعلق بفترات الولاية الرئاسية. وقد أدان كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي تلك التدابير غير الدستورية، وأعربا عن عزم المنطقة على المضى قدماً على طريق الحكم الديمقراطي واحترام سيادة القانون.

ثالثاً - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

ألف - التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

١٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في إطار أنشطته العادية لتعزيز تقاسم المعلومات وتمتين الروابط بين كيانات الأمم المتحدة العاملة في غرب أفريقيا، استضافة الاجتماعات العادية للمكاتب والوكالات وبعثات السلام الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمشاركة فيها. وعقد المكتب أيضاً اجتماعه الاستشاري العادي الخامس مع مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية وغيرها من الكيانات التي توجد مقارها في داكار في ٢ أيلول/سبتمبر،

وذلك لاستعراض الأحوال في توغو، وغينيا، وغينيا - بيساو، وموريتانيا، والنيجر، لا سيما ما يتعلق منها بالتغيرات غير الدستورية للحكومة، وإصلاح القطاع الأمني، والاتجار بالمخدرات/الجريمة المنظمة. واستعرضت الاجتماعات أيضاً الجهود الرامية إلى معالجة العواقب الناجمة عن الفيضانات، وآثار الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي وعلى الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في بلدان غرب أفريقيا عموماً. واتفق المشاركون على زيادة تعزيز التعاون فيما بينهم في معالجة المسائل المثارة، بطرق من بينها التشارك في المعلومات بانتظام.

١٨ - وهياً المؤتمر التاسع عشر لقادة القوات فيما بين البعثات، المعقود في مقر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في منروfia يومي ٢٧ و ٢٧ آب/أغسطس، الفرصة لتحسين تقاسم المعلومات والتنسيق بشأن المسائل العسكرية فيما بين بعثات السلام في المنطقة دون الإقليمية.

١٩ - واستعرض الاجتماع السابع عشر الرفيع المستوى لرؤساء بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في غرب أفريقيا، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، التطورات الجارية على الصعيد دون الإقليمي، مع التركيز بصفة خاصة على الحالة في غينيا وعلى آثارها المحتملة على الصعيدين الأمني والإنساني عبر الحدود في بلدان مجاورة وفي المنطقة دون الإقليمية عموماً. وقُدِّمت أيضاً إحاطات للمشاركين عن مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وهي الخطة المشتركة بين وكالات متعددة الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة على الصعيد دون الإقليمي. واتفق رؤساء البعثات على تعزيز التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وغير ذلك من المسائل دون الإقليمية ذات الاهتمام المتبادل. ويُعدُّ اجتماع العمل الذي دعا المكتب إلى عقده يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر، كما هو مذكور بالتقرير أدناه (انظر الفقرة ٥٢)، مثلاً على هذا التعاون.

٢٠ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، في جنيف، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى جانب ممثلي المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة وخبرائها، في دورة استراتيجية تتعلق بدinاميات السلام والتزاعات في غرب أفريقيا، نظمتها وحدة البرامج المشتركة المعنية بمبادرات الأمم المتحدة-منظمة السلام الدولية. وقد درست الدورة الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية المعنية ببناء السلام وإصلاح القطاع الأمني في منطقة نهر مانو، ونظرت في الكيفية التي يمكن بها ربط الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين مع مفاوضات السلام الجارية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وطُلب إلى المكتب أن يقود بعثات تقييم، بالاشتراك مع منظمة السلام الدولية ووحدة البرامج المشتركة، توفد إلى المنطقة في النصف الأول من عام ٢٠١٠ لزيادة تعزيز التنسيق، بغية وضع إطار إقليمي مشترك لبناء السلام في غرب أفريقيا.

٢١ - وفي إطار التأهب للطوارئ الإقليمية الخاص بمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بغينيا، دعا ممثلي الخاص إلى عقد اجتماع في ١٦ كانون الأول/ديسمبر في دكار. ورأست الاجتماع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بصفتها رئيس فرقة العمل الإقليمية المعنية بغينيا. وأكد المشاركون، ومن بينهم ممثلون من مجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية، على خطورة الحالة في البلد، مشيرين إلى أن الأزمة السياسية الحالية فاقمت كثيراً من الفقر المزمن وتحديات الإدارة الكائنة في البلد، مما يندرج بخطر نشوء أزمة إنسانية وما يترتب عليها من آثار محتملة عبر الحدود.

باء - التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين

الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أداء دور حفاز في تعزيز الشراكة الثلاثية الأطراف القائمة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، في معالجة التهديدات المحدقة بالسلام والأمن على الصعيد دون الإقليمي، كما يتضح من خلال استجاباتهم الموحدة في مواجهة الأزمات السياسية في غينيا والنيجر، واشتراكهم معاً في أفرقة الاتصال الدولية المعنية بغينيا، وغينيا - بيساو، وموريتانيا، وحوض نهر مانو.

٢٣ - واشترك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وأسهم أيضاً في أنشطة واجتماعات رئيسية دعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى عقدها في أبوجا، من بينها الاجتماع الوزاري لمجلس الوساطة والأمن المعقود في ٢٤ آب/أغسطس، ومؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. واشترك المكتب أيضاً في الاجتماع السادس والعشرين للجنة رؤساء أركان الدفاع التابعة للجماعة الاقتصادية، المعقود في فريتاون في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الاجتماع، نُظِر في مسائل تتعلق بهيكل اللواء الرئيسي في القوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية، بهدف الامتثال للموعد النهائي في عام ٢٠١٠ الذي قرره الاتحاد الأفريقي موعداً نهائياً للمجتمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا لوضع ترتيب القوات الاحتياطية موضع التنفيذ.

جيم - الحكم

٢٤ - عملاً بالتوصيات الواردة في تقريره السابق (S/2009/332)، أولى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اهتماماً وجهداً كبيرين لمعالجة مسائل

متعلقة بالسياسة والحكم على الصعيد دون الإقليمي، لا سيما التغييرات غير الدستورية في الحكومة، وذلك بالتشاور الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

غينيا

٢٥ - واصل ممثلي الخاص المشاركة بنشاط في تعزيز العودة السريعة إلى النظام الدستوري في غينيا. وقد مثل الأمم المتحدة في الدورات من السادسة إلى التاسعة لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا المعقودة في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر في كوناكري، و ٢٢ أيلول/سبتمبر في نيويورك، و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في أبوجا، و ١٣ كانون الأول/ديسمبر في واغادوغو، على التوالي.

٢٦ - وفي أعقاب إعلان الكابتن موسى داديس كامارا، رئيس المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية، في أوائل أيلول/سبتمبر، اعتزامه ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية المقبلة، قرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ١٧ أيلول/سبتمبر، فرض "جزاءات مناسبة عليه وعلى غيره من جميع الأفراد، مدنيين وعسكريين على السواء، ممن يضطلعون بأنشطة تخالف" الالتزام السابق للمجلس الوطني للديمقراطية والتنمية بعدم تقديم مرشحين في الانتخابات. وقد رحب فريق الاتصال بهذا القرار، وقامت الجماعة الاقتصادية فيما بعد، بدعمها للاتحاد الأفريقي، بتعيين الرئيس كومباوري رئيس بوركينا فاسو لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية في غينيا.

٢٧ - وأدان المجتمع الدولي على نطاق واسع الأحداث المأساوية التي وقعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر، والتي تعرضت فيها مظاهرة سلمية للمعارضة في استاد كوناكري لقمع وحشي من جانب عناصر من قوات الأمن الغينية. وقد سافر ممثلي الخاص بعد أحداث العنف مباشرة، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، إلى واغادوغو مع رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، وذلك للتشاور مع مُيسر الجماعة الاقتصادية الذي جرى تعيينه حديثاً فيما يتعلق بتنشيط عملية التيسير. وقدموا مقترحات للمُيسر بمشروع لعناصر الاختصاصات في إطار عملية التيسير، من بينها النصّ على وفاء الكابتن كامارا بالتزامه بعدم الترشيح في الانتخابات. وأُتفقَ على أن يشكل ممثلو الجماعة الاقتصادية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، فريقاً أساسياً من المستشارين للرئيس كومباوري، بينما يتولى المجتمع الدولي تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي واللوجستي والمالي. وسيقدم المُيسر تقارير بانتظام إلى الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي وفريق الاتصال.

٢٨ - وكلف مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر في أبوجا، الرئيس كومباوري تكليفاً رسمياً بما يلي: '١' تأمين إنشاء سلطة انتقالية جديدة؛ '٢' كفالة ألا يكون رئيس المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية وأعضاء المجلس، ورئيس الوزراء وغيره ممن يشغلون مناصب عليا في السلطة الانتقالية الجديدة، من بين المرشحين في الانتخابات المقبلة؛ '٣' وضع نقاط مرجعية واضحة للخط الزمني بالمرحلة الانتقالية. وأصدر مؤتمر القمة أيضاً تدابير من بينها توجيه إلى لجنة الجماعة الاقتصادية بالعمل مع الاتحاد الأفريقي لوضع نظام للجزاءات محددة الهدف على من يتسببون في عرقلة جدول الأعمال الانتقالي، وبالبدا في تصميم برنامج لإصلاح القطاع الأمني موجه لغينيا، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء.

٢٩ - وأدى ممثلي الخاص في اجتماع فريق الاتصال المعقود في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر دوراً هاماً في إقناع الفريق بتكييف استراتيجيته بما يتلاءم مع تطور الحالة على أرض الواقع، لا سيما الوضع المتدهور لحقوق الإنسان والحالة الأمنية وإجراء عملية التيسير. وطلب الفريق رسمياً، مشاطرةً منه لطلب تقدّمت به الجماعة الاقتصادية بإجراء تحقيق دولي في أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر، أن أضطلع بتيسير إنشاء لجنة دولية للتحقيق في تلك الأحداث. وحث الفريق أيضاً السلطات الفعلية في غينيا على أن تتخذ جميع التدابير اللازمة للإفراج عن الأشخاص المحتجزين لصلتهم بالأحداث، وأن تقدم المساعدة للضحايا، وبخاصة أولئك الذين تعرضوا للاغتصاب.

٣٠ - وفي إطار عملية إنشاء لجنة التحقيق، قام هايلي منقريوس، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بزيارة المنطقة دون الإقليمية في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومن ممثلي الخاص، وذلك لتأمين الدعم الوطني والإقليمي للجنة. وقد رحّبت بالتزام الجماعة الاقتصادية، في مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية المعقود في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، بالمساعدة في تهيئة بيئة مواتية وأمنة وملائمة للجنة للاضطلاع بعملها. وقد بدأت اللجنة عملها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وأجرت تحقيقاتها على أرض الواقع في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر. وقدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وأطلع عليه فيما بعد أعضاء مجلس الأمن وحكومة غينيا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويفصل التقرير في ظروف أحداث العنف التي وقعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ويكيّف طابع الجرائم المرتكبة. كما يحدد التقرير المسؤولية

عن هذه الجرائم ويقدم توصيات للمحكمة الجنائية الدولية التي ستنتظر في القضايا المتعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

٣١ - وعقد الرئيس كومباوري، في الفترة من ٣ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، سلسلة من المشاورات مع ائتلاف "القوى الحية" لجماعات المعارضة ومع ممثلي المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية - الحكومة في واغادوغو، وذلك بحضور ممثلي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد كشفت هذه المشاورات الأولية عن فجوة واسعة بين مواقف الطرفين، وبخاصة فيما يتعلق بالدور الذي يؤديه المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية في المرحلة الانتقالية وبأهلية الكابتن كامارا للترشيح في الانتخابات. وقد رفضت القوى الحية المقترحات الكتابية التي قدمها الرئيس كومباوري إلى الأطراف المشاركة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، على أساس أن المقترحات لم تأخذ شواغلها الأساسية، ولا الشواغل التي أعرب المجتمع الدولي عنها، في الاعتبار.

٣٢ - وازداد الوضع تعقيداً بمحاولة اغتيال الكابتن كامارا على يد أبوبكر تومبا دياكيتي، الضابط المعاون له، في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وقد أدى ذلك إلى وقوع مزيد من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب القوات الأمنية. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أدانت القوى الحية محاولة اغتيال الكابتن كامارا، ودعت المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية والحكومة إلى التنحي، وإلى أن ينشأ سلطة انتقالية. ويشغل الفريق أول سيكوبا كوناتي منصب رئيس الدولة المؤقت وقائد المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية. وقد أدلى الفريق أول كوناتي ببيان عام حذر فيه من أن الجيش لن يتسامح بعد ذلك مع العناصر المتمردة بين صفوفه، ودعا إلى إصلاح الجيش. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أعاد كل من القوى الحية والمجلس الوطني للديمقراطية والتنمية - الحكومة تأكيد التزامهما بعملية الوساطة.

٣٣ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى جانب عملية الوساطة، مع فريق الأمم المتحدة القطري في غينيا لوضع برامج الدعم، ومن بينها مقترحات مشاريع معينة تتعلق بمنع نشوب النزاعات، وتحقيق العدالة وإصلاح القطاع الأمني، وذلك في الفترة التي تسبق الانتخابات. وسافرت بعثة مشتركة من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى كوناكري في الفترة من ٤ إلى ١١ تموز/يوليه، وذلك لدعم الفريق القطري في إعداد مقترحات المشاريع المذكورة. وقد وافق مكتب دعم بناء السلام على مشروعين، من خلال صندوق بناء السلام، وذلك دعماً لـ "للحوار الشامل والمستدام" و "حقوق الإنسان، والعدالة، والأمن". وبالنظر إلى تطورات الوضع في غينيا، تقرر إرسال بعثة مشتركة للمتابعة، تضم مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع للبرنامج الإنمائي، ومكتب

الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب دعم بناء السلام، وإدارة الشؤون السياسية، في شباط/فبراير ٢٠١٠، بهدف تعديل أنشطة المشاريع وتحديد ما يحتاج إليه فريق الأمم المتحدة القطري من مساعدات إضافية.

موريتانيا

٣٤ - عقب التوقيع على اتفاق داكار الإطاري في ٤ حزيران/يونيه، أُجريت انتخابات رئاسية في ١٨ تموز/يوليه وأعلن المراقبون الدوليون أنها انتخابات حرة ونزيهة. وأكد أيضاً الفريق الرفيع المستوى الذي عينته لمتابعة العملية الانتخابية فوز محمد ولد عبد العزيز في الانتخابات، وحضر ممثلي الخاص حفل التنصيب في ٥ آب/أغسطس. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، اجتمع في نواكشوط فريق الاتصال الدولي المعني بموريتانيا، الذي يضم ممثلي الخاص، لاستعراض ما أحرز من تقدم منذ التوقيع على اتفاق داكار الإطاري ولتقييم المهام الحالية وإعادة تحديد الدور المناط به في ضوء عودة النظام الدستوري في البلد. وحث فريق الاتصال الأحزاب الموريتانية على المشاركة بدون إبطاء في حوار سياسي شامل وفق بنود اتفاق داكار الإطاري، وشجع الحكومة على العمل بمزيد من الاستباقية والتحلي بروح القيادة في هذا الصدد. وقرر الفريق أيضاً أن يتحول إلى آلية مخصصة تدعم توطيد العملية الديمقراطية في موريتانيا وتعبئة المساعدة المالية والاقتصادية للبلد.

النيجر

٣٥ - اضطلع ممثلي الخاص في ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه ببعثة مشتركة إلى النيجر مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي للتشاور مع مجموعة من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة والإعراب عن القلق إزاء الأزمة الدستورية التي تتكشف جوانبها في ذلك البلد. ووجهت البعثة انتباه السلطات إلى المخاطر الكامنة في العمل وفق جدول الأعمال الأحادي للرئيس مادو تانجا، بما في ذلك مبادرته لإجراء استفتاء دستوري، وقدمت المساعدة لإيجاد حل سلمي وتوافقي للأزمة. بيد أنها وجدت أن الرئيس تانجا عازم على تنفيذ خططه، فهو يعتقد أنه يتصرف وفق دستور البلد واستجابة لطلب الشعب بإنجاز المشاريع الإنمائية الرئيسية التي كان قد بدأها. وقد أُجري الاستفتاء في ٤ آب/أغسطس الذي أيد مقترحات الرئيس على الرغم من المعارضة القوية داخل البلد.

٣٦ - وشارك ممثلي الخاص أيضاً في الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في ٢٤ آب/أغسطس وفي مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول والحكومات الذي عقد في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وقد طلب منهما استعراض الحالة في النيجر. وأعرب اجتماع ٢٤ آب/أغسطس عن القلق البالغ إزاء

انتهاك دستور النيجر والبروتوكول التكميلي المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقرر أن يرسل وفداً وزارياً إلى نيامي لتعزيز الحوار والتوافق في الآراء فيما بين الجهات النيجيرية صاحبة المصلحة. وعقب استعراض احتمالات المضي في إجراء الانتخابات التشريعية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، قرر اجتماع القمة المعقود في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر '١' أن يفرض بأثر فوري بعض الجزاءات عملاً بالبروتوكول التكميلي للجماعة الاقتصادية المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد؛ '٢' وأن يطلب إلى الرئيس وحكومته أن يعلقا إلى أجل غير مسمى إجراء الانتخابات التشريعية؛ '٣' وأن يوفد بعثة رفيعة المستوى إلى نيامي لتيسير استئناف الحوار بين الجهات صاحبة المصلحة؛ '٤' وأن يفرض كامل الجزاءات المنصوص عليها في البروتوكول المذكور أعلاه في حال عدم امتثال الرئيس تانجا للقرارات المشار إليها آنفاً؛ '٥' وأن يعين الجنرال (المتقاعد) عبد السلام أبو بكر وسيطاً لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل النيجر. وفي أعقاب مشاورات جرت بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن كيفية تقديم الدعم الفعال للجهود المتواصلة التي يبذلها الوسيط، اتفق على أن يُقدم المكتب المساعدة إلى فريق الوساطة.

توغو

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا عن كثب تطورات الوضع في توغو، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير ٢٠١٠ وتوصيات حلقة العمل بشأن دور قطاع الأمن في العمليات الانتخابية التي أجريت في لومي في ١٢ أيار/مايو بالتشاور الوثيق مع الرئيس كومباوري كوسيط لتوغو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجهات التوغولية صاحبة المصلحة وفريق الأمم المتحدة القطري.

٣٨ - وفي الفترة من ٧ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، أوفدت بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية إلى لومي من أجل تقييم الأجواء السائدة قبل الانتخابات وتقديم التوصيات لما يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه من مساعدة لتنظيم الانتخابات الرئاسية. وبموازاة هذه البعثة، قام ممثلي الخاص بزيارة لومي يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر لإجراء مشاورات مع الرئيس فور نياسمي ورئيس الوزراء جيلبرت هونغبو وزعماء أحزاب المعارضة بشأن الوضع السياسي في توغو، وعلى الأخص الأزمة التي نشأت إثر تعيين رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وشجع الأحزاب التوغولية، بما في ذلك الرئيس، على اختيار حل توافقي

فيما يتعلق بهذا التعيين. وقد سُويت هذه المسألة لاحقاً بمساعدة الرئيس كومباوري، واختير رئيس بتوافق الآراء في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٩ - وأثناء المناقشات التي جرت مع الوسيط، في واغادوغو، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وجه ممثلي الخاص انتباه الوسيط إلى استمرار التوترات السياسية، وعلى الأخص إلى التهديد الخطير الذي وجهته المعارضة في الآونة الأخيرة بمقاطعة الانتخابات ما لم يعتمد نظام جولتين للتصويت ليحل محل ترتيب الجولة الواحدة الحالي. كما طرح مسائل معلقة أخرى تشمل تنقيح قائمة الناحيين، والأسلوب المختار لتأمين بطاقات الاقتراع، وإمكانية الاتصال بوسائط الإعلام الحكومية. وتعهد الوسيط بأن يجري قريباً مشاورات مع الأطراف التوغولية في واغادوغو لمناقشة جميع المسائل المعلقة ولتعيين ممثل خاص يتخذ من لومي مقراً دائماً له لرصد الحالة وضمان تنظيم عملية انتخابية سلسة. وفي غضون ذلك، ما فتئ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا يتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن إنشاء آلية محلية للتوسط من أجل المساعدة في نزع فتيل التوتر وبناء الثقة فيما بين الجهات التوغولية صاحبة المصلحة أثناء العملية الانتخابية.

إصلاح قطاع الأمن

٤٠ - استجابة للتشديد الذي أولاه لهذه المسألة أعضاء مجلس الأمن في مشاورات أجروها في ١٠ تموز/يوليه بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، عزز المكتب المبادرة التي باشر بتنفيذها في عام ٢٠٠٨ مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لبدء مشاورات إقليمية واسعة بشأن الأمن والانتخابات في غرب أفريقيا. وكمتابعة لحلقة العمل التي نظمها مكتب الأمم المتحدة في كوناكري، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بشأن دور قطاع الأمن في العمليات الانتخابية في غرب أفريقيا التي ستجري في ١٥ تموز/يوليه، أصدر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ورقة مسائل مشفوعة بتوصيات تتعلق بكيفية تحسين الأمن أثناء العمليات الانتخابية في غرب أفريقيا عُممت بشكل واسع على الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول أخرى من دول غرب أفريقيا والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني.

٤١ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قام أيضاً مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بوضع استراتيجية داخلية في مجال إصلاح قطاع الأمن لعام ٢٠١٠ بالتشاور الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. وهذه الاستراتيجية ذات الشقين موجهة نحو دعم عمل الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في غرب أفريقيا (بعثات السلام والوكالات) وبجهود المنظمات دون

الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بينما تكفل الاتساق مع الرؤية القارية للاتحاد الأفريقي. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، اشتركت في أبوجا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في استعراض الطريقة التي يمكن من خلالها للمكتب أن يكمل المساعي التي تبذلها الجماعة في هذا المضمار، وعلى الأخص في تعزيز قدرة المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية. ويقدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الدعم للجنة المعنية بالشؤون السياسية والسلام والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ما تبذله من جهود لوضع إطار متسق لإصلاح قطاع الأمن على الصعيد دون الإقليمي الذي من شأنه أن يؤدي إلى اعتماد الدول الأعضاء لخطة عمل دون إقليمية واستراتيجيات وطنية لإصلاح قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في مناقشات عقدتها في أبوجا لجنة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تتألف من خبراء مستقلين من غرب أفريقيا معنيين بإصلاح قطاع الأمن بشأن التحديد الأولي لإطار مفاهيمي دون إقليمي وخطة للعمل. وسيعقب هذا الاجتماع حلقة عمل مشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والعاملين في الميدان لاستعراض وإتمام الإطار وخطة العمل اللذين وضعهما أولئك الخبراء. وستكون مجموعة الوثائق المنبثقة عن حلقة العمل هذه متاحة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠، وستشكل الأساس لمناقشات فيما بين الخبراء الحكوميين من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية. ونتيجة لذلك، فإن العملية السياسية لغرب أفريقيا الهادفة إلى اعتماد إطار إقليمي لإدارة قطاع الأمن وخطة للعمل ستزود في مستهلها بالخبرات المعززة والمستمدة من الواقع.

٤٢ - وكمدخل لجهود ترمي إلى إصلاح قطاع الأمن في غينيا، وكجزء من عملية بناء الثقة أثناء التفاوض والفترة الانتقالية، يعكف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا واللجنة المعنية بالشؤون السياسية والسلام والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التشاور بشأن أنسب النهج لإدراج مسائل تتصل بقطاع الأمن في عملية التيسير الهادفة إلى تسوية الأزمة السياسية في البلد. وكجزء من هذا التعاون المشترك، وفي رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر وموجهة إلى ممثلي الخاص، طلبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أن يدعم مهمتها الرامية إلى تيسير عملية إصلاح قطاع الأمن في غينيا. ويعكف حالياً مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على وضع الإطار والأساليب اللازمة لتوفير هذا الدعم.

دال - القضايا العابرة للحدود

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت الجهات الفاعلة الدولية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا جهوداً حثيثة لدعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات في غرب أفريقيا (٢٠٠٨ - ٢٠١١). وفي إطار هذه الخطة، أطلقت مبادرة ساحل غرب أفريقيا المتعددة الوكالات (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا/إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية - الإنتربول) في نيويورك في ٨ تموز/يوليه خلال دورة ترأسها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لهذه المبادرة في إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة العابرة للحدود في أربعة بلدان رائدة فيها وجود لعمليات حفظ السلام أو بناء السلام التابعة للأمم المتحدة (سيراليون، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا)، وتعمل هذه الوحدات تحت رعاية وطنية. واستناداً إلى أدوات الاتصال والإعلام المتاحة ضمن المكاتب المركزية الوطنية وعن طريق استخدامها، سوف تتألف هذه الوحدات من مسؤولين وطنيين ومستشارين خارجيين أُخضعوا للفحص سيتولون التحقيقات المعقدة والمتعددة الولايات القضائية. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بدور رئيسي في هذه المبادرة، ويحشد الدعم السياسي على جميع المستويات، ويرصد مشروع مبادرة ساحل غرب أفريقيا باسم منظومة الأمم المتحدة ويتولى توجيهه، ويكفل أن يتلاءم هذا المشروع مع الإطار الأوسع لخطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاستراتيجيات دون الإقليمية الأخرى لمنع نشوب النزاعات، والحكم الرشيد، وإصلاح قطاع الأمن.

٤٤ - وواكب بدء مرحلة المساعدة التحضيرية لوحدات مكافحة الجريمة العابرة للحدود إفاد بعثتين مشتركيتين للتقييم إحداهما إلى سيراليون (من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر) والأخرى إلى ليبيريا (من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر)، شارك فيها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وتبين لبعثة التقييم الموفدة إلى سيراليون، بعد التشاور مع العناصر الفاعلة المحلية الرئيسية، ومن ضمنها نائب الرئيس، أن السلطات الوطنية باشرت العمل بدعم دولي لإنشاء إطار قانوني أكثر قوة، وأنها تحرز تقدماً كبيراً بعدما أنشأت بالفعل قدرة تشغيلية مشتركة بين الوكالات، هي فرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات. وأظهرت

بعثة التقييم الموفدة إلى ليبيريا أن انخفاض مستوى التنفيذ يعزى إلى عدم توعية الوكالات الوطنية بخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية.

٤٥ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تعاونه الوثيق مع المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في داكار، وشمل ذلك الإسهام في عدة مناسبات للنهوض بمبادرة ساحل غرب أفريقيا، بما فيها الاجتماع نصف السنوي التاسع لضباط الاتصال الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر في داكار من أجل استعراض الاتجاهات الجديدة في الاتجار دون الإقليمي بالمخدرات والجهود الوطنية والإقليمية والدولية للتعامل معها. واستمع المشاركون من الجهات الدولية المعنية بإنفاذ القوانين إلى إحاطة إعلامية عن مشروع مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وتعاون مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تيسير الاتصال مع السلطات السياسية للتعاطي بفعالية مع تزايد مشكلة الاتجار بالمخدرات في غينيا، بما في ذلك ضبط كميات كبيرة من السلائف الكيميائية في الآونة الأخيرة.

٤٦ - واستعان المكتب بإجراء مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتنظيم بعض المناسبات على غرار الحلقة الدراسية حول موضوع "الاتجار العابر للحدود الوطنية وعدم الاستقرار السياسي في أفريقيا" التي نظمتها الجماعة الاقتصادية والائتلاف المعني بالحوار في أبوجا يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، بغرض استكشاف النهج المبتكرة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك تقديم مقترح لإنشاء فريق اتصال دولي معني بالاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا. وأتاحت الحلقة الدراسية تقديم مقترحات ملموسة بشأن الإجراءات والآليات السياسية لتنسيق العمل الدولي. وأسهم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أيضاً في حلقة عمل إقليمية حول موضوع "مكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا"، عقدت في الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر في داكار، ونظمها المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية، وشاركت في استضافتها حكومة السنغال. واستهدف الاجتماع، الذي حضرته جميع دول غرب أفريقيا (ما عدا غينيا والنيجر)، والولايات المتحدة الأمريكية، وعدد من بلدان الاتحاد الأوروبي، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، تعزيز خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومختلف السبل الكفيلة بدعمها.

٤٧ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، عقدت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مائدة مستديرة للجهات المانحة في فيينا استضافتها الحكومة النمساوية، ونظمها مكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وكان هدفها حشد الدعم الدولي لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية. وخلال المائة المستديرة، تم التعهد بتقديم الدعم والأموال، بما في ذلك ١٥ مليون يورو من المفوضية الأوروبية. وفي تلك المناسبة، أشيد بالتعاون بين كيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

تغير المناخ

٤٨ - استجابة لما طرأ منذ تقرير الأحيار من تزايد على التهديد الذي يمثله تغير المناخ بالنسبة للأمن الإنساني، شارك كل من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمكتب الإقليمي لغرب أفريقيا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنظيم مؤتمر إقليمي عن تغير المناخ وتحديات الحماية في غرب أفريقيا في لومي يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر، بالشراكة مع حكومة توغو وبالتشاور الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وحشد هذا المؤتمر خبراء إقليميين ودوليين في مجال حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية ومنع نشوب النزاعات، تبادلوا الآراء بشأن أثر تغير المناخ على الأمن الإنساني واستقرار الدول في غرب أفريقيا، واعتمدوا في ختام المؤتمر مشروع بيان بشأن تغير المناخ. وتشدد هذه الوثيقة على الحاجة إلى التصدي لأثر تغير المناخ على السكان المحليين، ولا سيما أكثرهم ضعفاً.

هاء - حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية

٤٩ - واصل المكتب الإسهام في تعزيز تعميم المنظور الجنساني وحقوق الإنسان وحمايتهما في غرب أفريقيا. وفي إطار القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، والشراكة المستمرة بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، دعم المكتب الجماعة الاقتصادية في إطلاق شبكة معنية بالسلام والأمن للمرأة وإنشائها في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أثناء حلقة عمل عقدت في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه في أبيدجان. وتضم هذه الشبكة منظمات المجتمع المدني والشبكات الأخرى الناشطة في غرب أفريقيا. وواصل المكتب أيضاً تيسير أنشطة الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا، والذي يضم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكيانات الأمم المتحدة، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وعدداً من منظمات المجتمع الدولي الدولية والإقليمية والوطنية. وترأس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الاجتماعات الشهرية لهذا الفريق العامل.

٥٠ - وفي الفترة من ١٤ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في تيسير حلقة عمل تدريبية نظمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن رصد حقوق الإنسان استفاد منها ٣٠ من موظفي الأمم المتحدة العاملين في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وشارك المكتب في الاجتماع نصف السنوي لرؤساء كيانات الأمم المتحدة على صعيد حقوق الإنسان الموجودة في غرب أفريقيا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر، الذي اعتمد خلاله إطار مشترك من أجل التعميم الفعال لحقوق الإنسان خلال العمليات الانتخابية في غرب أفريقيا. ووافق المشاركون أيضاً على ورقة متعلقة بالسياسات بشأن مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق إقامة العدل، وفقاً للمعايير والمقاييس المتفق عليها دولياً.

٥١ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا اجتماعاً رفيع المستوى للخبراء بشأن الأزمات السياسية وحقوق الإنسان في غرب أفريقيا، حشد ٤٠ مشاركاً من المدافعين الرائدین عن حقوق الإنسان، والباحثين، والأمم المتحدة. وركز الاجتماع على الحالة في غينيا والنيجر، واستخلص مجموعة من التحليلات والتوصيات الموجهة إلى العناصر الفاعلة القادرة على الإسهام في السلام والأمن في هذه البلدان، وفي غرب أفريقيا ككل. ومنذ تموز/يوليه، أنشأ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا آلية تشاورية بشأن حقوق الإنسان في غينيا والنيجر. وتشمل هذه الآلية مفوضية حقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمستشارين في مجال حقوق الإنسان في غينيا والنيجر، وهي تتيح التبادل المنتظم للمعلومات والتحليلات، وكذلك الاضطلاع بالأنشطة المشتركة، حسب الاقتضاء.

٥٢ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وفريق المديرين الإقليميين في إطلاق الحملة التي دعوت إليها من أجل القضاء على العنف ضد المرأة (٢٠٠٨-٢٠١٥). وحضر هذه المناسبة ممثلو الدول من بلدان غرب أفريقيا، وكبار مسؤولي الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني. واشترك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في إطار تعاونهما المستمر، في الفترة من ١ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر، في تنظيم دورة لتدريب المديرين على نهج البرمجة القائم على حقوق الإنسان لصالح ممثلي أفرقة الأمم المتحدة القطرية في غرب أفريقيا. وحظيت هذه الدورة التدريبية بدعم كلية موظفي الأمم المتحدة وفريق المديرين الإقليميين. وفي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا اجتماع عمل لكبار الموظفين في مجال السياسة والإدارة والأعمال الإنسانية وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية من بعثات السلام والمكاتب الإقليمية والأفرقة القطرية التابعة للأمم

المتحدة في غرب أفريقيا. وتمثل هدف الاجتماع في تعزيز تبادل المعلومات وتحديد المجالات الملموسة للعمل المشترك الممكن لعام ٢٠١٠ تعزيزاً لقدرة منظومة الأمم المتحدة على الإسهام في السلام والأمن في غرب أفريقيا. وركز الاجتماع على الأزمة في غينيا وعلى قضايا شاملة ودون إقليمية أخرى. واتفق المشاركون على التبادل المنتظم للمعلومات المستكملة.

واو - لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة

٥٣ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تقديم المساعدة إلى لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة ولجنة المتابعة التي أنشأها اتفاق غرينتري في تنفيذ ولاية كل منهما. وركزت لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة، أثناء دورتها الخامسة والعشرين التي عقدت في ياوندي يومي ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر، على العقد المتعلق بنصب أول أعمدة لترسيم الحدود الدائمة على الأرض، والذي بدأ العمل به في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. ونظم في ١٤ كانون الأول/ديسمبر في بانكي وأمشيدي احتفال بمناسبة بدء نصب الأعمدة الحدودية. ومن المقرر نصب نحو ٢٣٠ عموداً تغطي مسافة ٣٠٠ كيلومتر بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وفي هذه الأثناء، استأنف الفريق الفني المشترك للمساحين في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر التقييم الميداني الذي يتوقع أن يغطي مساحة ٢٣٠ كيلومتراً إضافية قبل نهاية عام ٢٠٠٩. واتفقت الكامبيرون ونيجيريا حتى الآن على مسافة إجمالية تبلغ ١٩٢ كيلومتراً من الحدود البرية التي يقدر طولها بـ ٩٥٠ كيلومتراً. وفي ما يتعلق بالحدود البحرية، وعلى الرغم من إنجاز ترسيمها، تعمل الكامبيرون ونيجيريا حالياً على وضع اتفاق إطاري للتعاون عبر الحدود.

٥٤ - وعقدت لجنة المتابعة المكلفة برصد تنفيذ اتفاق غرينتري المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ اجتماعها الثاني عشر يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف، برئاسة ممثلي الخاص. ونظر الاجتماع في تقرير مراقبي الأمم المتحدة في إثر الزيارة التي قاموا بها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى "المنطقة" في باكاسي واستعرضوا التعاون المتصل بالأمن بين أطراف الاتفاق. وأعادت الكامبيرون ونيجيريا التأكيد على استعدادهما لمعالجة المسائل ذات الصلة بإنفاذ القوانين التي أثارها السكان المحليون، بما فيها الحاجة إلى تنظيم حملات إعلامية لزيادة الوعي العام بشأن القوانين والأنظمة الكامبيرونية.

رابعاً - الملاحظات والتوصيات

٥٥ - تشكل عودة ظهور التغييرات الحكومية غير الدستورية والممارسات غير الديمقراطية في غرب أفريقيا تهديداً محتملاً للسلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. واستجابة للتوصية التي تضمنها تقرير السابغ والداعية إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال الإجراءات الوقائية، وفي ضوء الصعوبات التي تكتنف عملية استعادة النظام الدستوري، يعتزم مكتب الأمم المتحدة لغرب آسيا أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا والاتحاد الأفريقي، بإجراء تحليل عام للتغيرات غير الدستورية في حكومات غرب آسيا، مع التركيز على ضرورة تحديث المعايير والأدوات الإقليمية المتعلقة بالحكم الرشيد من أجل تحقيق المزيد من فعالية إجراءات الوقاية. وسيقوم المكتب بدور فاعل في حشد الدعم للنظام الدستوري وسيادة القانون وتأكيد أهمية الحفاظ عليهما. وسيواصل ممثلي الخاص استخدام مساعيهم الحميدة من أجل تيسير العمل المتضافر بشأن هذه القضايا وسواها مما يسهم في تحقيق الاستقرار في غرب أفريقيا.

٥٦ - وفي غينيا، سيواصل ممثلي الخاص ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دعم عملية المصالحة بغرض التوصل إلى حل يقبله الطرفان، ويخدم قضية الديمقراطية والسلام والاستقرار في غينيا، ويحظى بدعم المجتمع الدولي. ويكتسي هذا الأمر أهمية قصوى بالنظر إلى أن أي انهيار للقانون والنظام في غينيا ستكون له أصداءه الهائلة بالنسبة إلى البلدان الأخرى في منطقة نهر مانو التي ما برحت تتعافى من آثار النزاعات والاضطرابات التي ألت بها مؤخرًا. والتقرير الذي أعدته لجنة التحقيق الدولية هو إشارة قوية بأن المجتمع الدولي لن يتهاون مع الإفلات من العقاب في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن والمؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/2008/27)، الذي أدان أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في غينيا، وكرر التأكيد على ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم المرتكبين إلى العدالة، فإنه من الأهمية بمكان أن تنفذ توصيات التقرير دون إبطاء. فهذا أيضا سيكون من شأنه النهوض بعملية المصالحة الوطنية والانتقال السلمي إلى الحكم الديمقراطي.

٥٧ - إن التطورات الأخيرة التي وقعت في غينيا في إثر محاولة الاغتيال التي تعرض لها الكاتب كامارا وما تلاها من ردود فعل بين قوى الأمن إنما تبرهن بجلاء على هشاشة الوضع في البلد. ولقد أجرى ممثلي الخاص مشاورات مع حكومة غينيا، والقوات الحية، ومع سواهما من أصحاب المصلحة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل الحيلولة دون زيادة تدهور الحالة، وبخاصة عن طريق حث الحكومة على ضمان أن تمارس قوات

الأمن ضبط النفس، وتشجيع الأطراف الغينية على التعاون مع عملية الوساطة بما يتمشى مع الموقف الذي اعتمدته المجتمع الدولي.

٥٨ - وفي الوقت نفسه، تبذل الجهود لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على رصد الحالة في غينيا بسبل تشمل تعيين مستشار سياسي أقدم في كوناكري كجزء من حزمة من تدابير الدعم لعملية الوساطة التي يمولها مكتب دعم بناء السلام. كما بادر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إلى إنشاء فرقة عمل مشتركة تابعة للأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن لغينيا مع مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لغرض دعم عملية تخطيط إصلاح قطاع الأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وإني أحث شركاء غينيا الآخرين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال إصلاح قطاع الأمن على تنسيق النهج الخاصة بكل منهم مع المبادرة التي تدعمها كل من الجماعة الاقتصادية والأمم المتحدة. وأود أيضا أن أسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى دعم التأهب في حالات الطوارئ الإنسانية والإجراءات الوقائية عن طريق تقديم التبرعات في حينه من مجتمع المانحين وآليات التمويل الأخرى.

٥٩ - وفي خلال الشهور الستة المقبلة، سيسعى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إلى تحسين العمليات الانتخابية في المنطقة دون الإقليمية وفقا للولاية المنوطة به من أجل تعزيز ممارسات الحكم الرشيد وتدابير بناء الثقة. واستنادا إلى توصيات حلقة العمل الإقليمية بشأن دور قطاع الأمن في العمليات الانتخابية، التي عقدت في كوناكري في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، سيعمل المكتب على تعزيز ودعم المبادرات الرامية إلى تهيئة الظروف المفضية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية. وسيواصل أيضا دعم جهود الوساطة الجارية في توغو، لا سيما من حيث المساعدة على معالجة المسائل المتبقية مثار التراع والأمور الانتخابية.

٦٠ - وفي ما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود، سيواصل المكتب المساهمة في التنفيذ الفعال لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة ساحل غرب أفريقيا. وكما أوضحت في تقريره السابق، هناك حاجة إلى بناء قدرة شرطية تابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لكي يتمكن المكتب من الاضطلاع بدوره في دعم مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وفي البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/20)، رحب مجلس الأمن بمبادرة ساحل غرب أفريقيا وأحاط علما بالاقتراح الرامي إلى تعزيز قدرة المكتب لكي يقوم بدوره الكامل في هذا المشروع من حيث الرصد والتنسيق. ولذلك، فإنني أعتزم طلب موافقة مجلس الأمن على القيام بصورة مؤكدة

بإيفاد ضابط شرطة مدنية تابع للأمم المتحدة من بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وضابط شرطة مدنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة ثلاثة أشهر، لمساعدة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في إنشاء آلية تنسيق لجميع الأنشطة المتصلة بمبادرة ساحل غرب أفريقيا. ومع أن هذه المبادرة مرتبطة مبدئياً بالقدرات التشغيلية القائمة، أي بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، فإنه من الأهمية بمكان إدماج دول أخرى في المنطقة دون الإقليمية تواجه أوضاعاً هشة، لا سيما غينيا، في المشروع في الأجل الطويل.

٦١ - وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تعزيز جهوده الجارية في ما يتصل بالهيكلية الإقليمية لاستراتيجيات إصلاح قطاع الأمن، والتركيز على البلدان التي تواجه أزمات، بما في ذلك غينيا. وفي هذا الصدد، سيعزز المكتب دعمه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال وضع سياسة دون إقليمية لإصلاح قطاع الأمن بالتشاور مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة وغيرهم من الجهات الفاعلة دون الإقليمية. وبغية تعزيز أوجه التآزر داخل الأمم المتحدة، يعتزم المكتب أيضاً الدعوة إلى اجتماع لخبراء إصلاح قطاع الأمن من بعثات السلام والوكالات المتخصصة في غرب أفريقيا، يعقد في داكار في أوائل عام ٢٠١٠ لإنشاء منتدى دون إقليمي لخبراء إصلاح قطاع الأمن لتعزيز التنسيق فيما بينهم. ومع التوسع في الدور الذي يقوم به المكتب بشأن إصلاح قطاع الأمن، هناك حاجة إلى المزيد من الخبرات. وإلى جانب الخبرات العسكرية المتاحة الآن بالفعل، فإن إنشاء قدرة شرطية تابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا سيساعد المكتب أيضاً على إنجاز متطلبات الولاية المنوطة به في مجال إصلاح قطاع الأمن.

٦٢ - وينبغي أن تظل ضمن أولويات الأمم المتحدة القضايا الجنسانية، بما في ذلك متابعة الحملة التي أطلقتها من أجل إنهاء العنف ضد المرأة واحترام حقوق الإنسان. وسيواصل المكتب رصد وتقييمه الوقائي لحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية في حالات الأزمات السياسية. وفي هذا السياق، سيواصل المكتب تعزيز تعاونه مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومختلف الكيانات الموجودة التي تمثل قضايا حقوق الإنسان في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو ومنظمات المجتمع المدني.

٦٣ - وكجزء من الجهود التي يضطلع بها المكتب لتعزيز القدرة داخل غرب أفريقيا على الأخذ بنهج متسق على الصعيد دون الإقليمي إزاء السلام والأمن، سيسعى المكتب إلى تعزيز الروابط على أساس منهجي ومنتظم في الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار على النحو الواجب للولايات التي ينفرد بها كل كيان من الكيانات الموجودة التابعة للأمم المتحدة. وسيواصل المكتب تيسير التعاون في ما بين البعثات

والوكالات داخل الكيانات التابعة للأمم المتحدة في غرب أفريقيا، وعقد مشاورات منتظمة مع رؤساء الوكالات التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية لغرض وضع استراتيجيات مشتركة.

٦٤ - وفي الشهور الستة المقبلة، سيواصل المكتب دعم الجهود التي يبذلها ممثلي الخاص بصفته رئيس لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة ولجنة التابعة المنشأة بموجب اتفاق غرينتري المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وسيقوم المكتب على وجه الخصوص بدعم اللجنة المختلطة بين الكامبيرون ونيجيريا في مجال إنجاز تقييماتها الميدانية والإشراف على عملية نصب الأعمدة على طول خط الحدود الأرضي بين الكامبيرون ونيجيريا. كما سيدعم المكتب جهود ممثلي الخاص الرامية إلى تعزيز بناء الثقة بين الأطراف أثناء الفترة الانتقالية ذات الخمس سنوات التي تنطبق أحكامها على "منطقة" شبه جزيرة باكاسي التي نقلت حيازتها إلى الكامبيرون في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بهدف نزع فتيل التوتر الناشئ عن تواتر الحوادث الأمنية في هذه المنطقة.

٦٥ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للحكومات دول غرب أفريقيا، ولمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وسائر المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لما قدموه جميعاً من دعم. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لمختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة دون الإقليمية، وبخاصة رؤساء بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ورؤساء المكاتب الإقليمية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وغيرهم من الشركاء على الصعيدين دون الإقليمي والدولي لتعاونهم مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وأخيراً، أود أن أشكر ممثلي الخاص سعيد جينيت، وموظفي المكتب ولجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة لإسهامهم جميعاً في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدائمين في المنطقة دون الإقليمية.